احداث ايلول ومسؤولية النظام الاردني

بلال الحسن

من يتحمل مسؤولية الصدام الدامي الذي وقع في ايلول بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ؟

هذا السؤال الهام ، يحاول كتاب يعده مؤلفه للنشر ان يجيب عليه بالاستناد الى وقائع المواقف السياسية التي سبقت تشكيل الحكومة العسكرية الاردنية صباح ٧٠/٩/١٦ ، والتي كانت فاتحة عشرة ايام دامية ، ولدت نتائج هامة وخطيرة .

والفصل المنشور هنا هو جزء من هذا الكتاب ، يتناول بالتحليل ، مواقف المنظمات الفلسطينية، ممثلة بمواقف ثلاث منظمات هي : فتح ، والجبهة الديمقراطية ، والجبهة الشعبية ، كما يتناول بالتحليل تحركات النظام الاردني السياسية والعسكرية ، بحيث يمكن في نظرة مقارنة سريعة بينهما ، تحديد مسؤولية المجزرة وتقييم الحملة الاعلامية التي روج لها النظام الاردني، محاولا رمي التبعات كلها على عاتق العمل الفدائي .

لقد جرت محاولات دؤوبة من قبل النظام الاردني لتصوير ان الوضع وكان حركة المقاومة سوف تباشر تنفيذ الاستيلاء على السلطة الاردنية ، وان كل ما جرى في الاردن ، كان ردا على هذا الموقف الفدائي ، لذلك فقد عالج الكتاب بشيء من التفصيل جذور الازمة بين المقاومة والنظام ، والتي ترجع الى تخوف الحكم الاردني من فكرة الكيان الفلسطيني ، مبينا مواقف المجالس الوطنية الفلسطينية المتلاحقة ، التي اكدت اكثر من مرة رفضها لكل مشاريع الدولة الفلسطينية ، ومظهرا كيف ان النظام الاردني كان يحارب بروز الشخصية الفلسطينية اكثر مما يحارب قضية الكيان ، باعتبار ان بروز الشخصية الفلسطينية كان مرحلة من مراحل النضال الوطني الذي حاربته السلطة الاردنية باستمرار .

وقد ولد هذا التعارض العام تعارضا اخر في المواقف السياسية ، حول التسوية السياسية ، ممثلة اولا بقرار مجلس الامن ، وممثلة ثانيا بمبادرة روجرز التي حاولت ان تضع التسوية السياسية موضع التنفيذ العملي . ومن خلال هذين التعارضين ولدت كافة الاصطدامات المعروفة بين المقاومة والنظام .

ثم يتحدث الكتاب عن موقف حركة المقاومة من التسوية السياسية شارحا نقاط الاتفاق والاختلاف حول هذا الموضوع ، ونمط الحوار الفلسطيني الذي دار حوله . وسار في اتجاهين: اتجاه يعتبر مسؤولية الرفض مسؤولية فلسطينية خالصة ، واتجاه اخر يرى ان هذا الرفض، اذا لم يقترن بتحالف مع الجماهير العربية، عبر حركاتها الوطنية ، سوف يبقى رفضا ضعيف التاثير . وكيف ان هذين الخطين في الحوار التقيا جزئيا في المجلس الوطني الفلسطيني السابع، وفي المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي ، حيث خرجت حركة المقاومة بقرار عام يدعو لتحويل